

## ملاحم أستانة تبدأ بالظهور:

# وقف إطلاق النار بضمانات «القبعات الزرق»؟

مستورا، وتم اتخاذ قرار بأن يشارك نائبه رمزي عز الدين رمزي، عوضاً عنه. وفي المقابل، أوضح عضو الائتلاف السوري، المعارض أحمد رمضان، لوكالة «فرانس برس»، أن القيادي في «جيش الإسلام» محمد علوش سيرأس وفد الفصائل المسلحة إلى أستانة، مضيفاً أن الوفد «سيضم قرابة عشرين شخصاً». وقال إن «جدول الأعمال الرئيسي بالنسبة إلينا يتضمن تثبيت وقف إطلاق النار، وقف التهجير القسري، وإدخال المساعدات إلى المناطق المحاصرة».

إلى ذلك، أوضح مصدر في وزارة الخارجية الروسية لوكالة «فرانس برس» أن المحادثات المرتقبة لن تضم وزراء خارجية الدول المشاركة، وقد تستمر أياماً عدة، من دون أن يكشف عن مزيد من التفاصيل.

الانضمام من القيام بذلك». وأشار إلى أن المبادرة «فتحت الطريق أمام توقيع الحكومة السورية على اتفاقيات مع القادة الميدانيين للجزء الرئيسي من المعارضة المسلحة، وهو ما مكننا من التقدم خطوة مهمة جداً إلى الأمام»، وذلك رغم أنه قال إن لدى بلاده معلومات تفيد بأن «بعض الدول الغربية التي تشعر بأنها مهمشة، ستحاول زعزعة هذه الاتفاقات».

من ناحية أخرى، نقلت وكالة «ريا نوفوستي» الروسية عن المندوب الدائم لسوريا في الأمم المتحدة، بشار الجعفري، تأكيداً بأنه سيرأس الوفد الحكومي إلى المحادثات، فيما أفادت مصادر سورية مطلعة بأنه «يتضمن شخصيات عسكرية وقانونية». وأكد مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف، أليكسي بورداكين، أن وفد بلاده وجه دعوة لحضور المحادثات إلى مكتب المبعوث الأممي ستيفان دي

والكشف عن دعوة الإدارة الأميركية الجديدة إلى حضورها، الموقف الذي خرج من طهران أمس، على لسان وزير الخارجية محمد جواد ظريف، إذ أوضح أن بلاده تعارض مشاركة الولايات المتحدة الأميركية في المحادثات «ولم توجه دعوة إليها»، وفق ما نقلت وكالة «نسنيم» الإيرانية.

وفي المقابل، أشار الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى أن بلاده «تسعى في مباحثات أستانة إلى استمرار المباحثات السورية - السورية»، لافتاً إلى أن طهران «مسرورة لوقف إطلاق النار، وتعتبره خطوة إيجابية بين الحكومة السورية وبعض المجموعات وليس كلها، باستثناء (داعش) و«جبهة النصرة»». ورأى أن «الجميع يسعى إلى أن لا تكون الخطوة الأولى في أستانة هي الأخيرة»، مشدداً على أنه «لا يحق لأحد اتخاذ القرار بدلاً من الشعب السوري، وعلينا توفير جو مناسب لانتخابات حرة ونزيهة في سوريا».

وخلافاً لموقف طهران، أبدت موسكو اهتماماً بالمشاركة الأميركية في المحادثات المرتقبة، إذ أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن بلاده «تأمل أن تتمكن الإدارة الأميركية الجديدة من قبول هذه الدعوة، وأن يكون لخبرائها تمثيل على أي مستوى مناسب بالنسبة إليهم». وفي السياق، أعلن لافروف، في مؤتمر صحفي، أن «أحد أهداف لقاء أستانة هو تثبيت وقف إطلاق النار»، مضيفاً أنه سيكون فرصة لـ «إشراك قادة للمقاتلين على الأرض في العملية السياسية». وقال إنه يجب عدم «حصص لائحة الحاضرين بالمجموعات التي وقعت في 29 كانون الأول، بل يجب أن يتمكن الراغبون في

مع بدء العد التنازلي لموعد محادثات أستانة المرتقبة في الثالث والعشرين من الشهر الجاري، بدأت ملامح المحادثات بالظهور بشكل أوضح من ناحية الخطوط العريضة للأطراف التي ستحضر الاجتماع، ومستوى التمثيل المنتظر، رغم الضبابية حول تفاصيل الأجندة التي ستناقش خلاله، وإن كان الأکید والثابت فيها هو العمل على تثبيت وقف إطلاق النار وصياغة آلية واضحة لضمانه.

وتعكس التصريحات التي رشحت عن الطرفين السوريين، الحكومي والمعارض، نوعاً من التباين في وجهات النظر حول أهداف الاجتماع، ففيما تصرّ الفصائل المعارضة على أنها معنية بالتوصل إلى صيغة لتثبيت وقف إطلاق النار من دون الدخول في أي مفاوضات سياسية، تشير المعطيات من الجانب الحكومي إلى أن دمشق معنية بإقرار اتفاق إطلاق نار من شأنه دفع المسار السياسي، لا أن يكون فرصة لإعادة هيكلة الفصائل المسلحة.

ومع ما يبدو أنه خلاف على ما سيلى اتفاق الهدنة، كشفت مصادر دبلوماسية مطلعة لـ «الأخبار» أن ما سيجري نقاشه في أستانة يتضمن اتفاقاً لوقف إطلاق النار مع آلية واضحة تتضمن نشر مراقبين (القبعات الزرق) للإشراف على حسن تنفيذه وتوثيق الانتهاكات في حال حدثت. وتشير المصادر إلى أن هوية المراقبين ستكون نقطة أساسية في آلية ضمان تنفيذ الاتفاق، لوجود اتفاق على أن يكون هؤلاء تابعين لأطراف معنية برعاية وضمان الهدنة في حال توقيعها، وتملك آليات للضغط على الأطراف، تمكنها من معالجة الخروقات بشكل جيد.

ويتقاطع ما سبق مع الصيغة التي وقعتها كل من روسيا وتركيا وإيران، والتي تؤكد استعداد البلدان لأن «تكون ضامنة» لأي اتفاق يتوافق عليه الطرفين السوريان، الحكومي والمعارض، كما قد يفسر ذلك الترحيب الغربي والأوروبي المفاجئ بالمحادثات في أستانة، بعد تعنت وإصرار على أن مسار الحل والمحادثات الذي تم في جنيف قبلاً هو الوحيد المؤهل لدعمها. ومن اللافت مع اقتراب موعد المحادثات،



التنظيم أخيراً إلى نقاط استنزاف مفتوحة مع العمل على تثبيت خطوط التماس وعدم خسارة المزيد من النقاط، تمهيداً لمرحلة لاحقة يفترض أن تشهد العمل على استعادة ما خسر. ويتطلب نجاح مرحلة «تثبيت الخسارة» تكثيفاً إضافياً للطلعات الجوية، سواء على محاور القتال القريبة، أو خطوط «داعش» الخلفية التي لم تتوقف طوال الهجوم عن الزج بموجات متلاحقة من المهاجمين.

ويقول مصدر عسكري قيادي لـ «الأخبار» إن «الأمر على جبهات دير الزور في نطاق السيطرة، ومعارك مثل هذه لا تحسم في ساعات كما يظن البعض». ويضيف: «كسر زخم الهجوم الأول وعدم الانكفاء الكلي لعباً دوراً كبيراً في توازن القوات على مختلف المحاور وحفظ الروح القتالية، في مقابل أثر عكسي على الإرهابيين الذين يخسرون في كل ساعة أعداداً أكبر من الساعة التي سبقتها». المصدر أكد أن «إبطال الجيش في دير الزور الذين خبروا إرهابيي داعش طوال السنوات الماضية يعرفون تماماً كيف يدبرون المعركة ويخوضونها، والعبرة في الخواتيم».

سيراس بشار الجعفري الوفد الحكومي السوري إلى أستانة (أ ف ب)



## مصر

# تيران وصنافير.. الصمت السعودي مستمر

خبر عن الحكم القضائي في عددها الصادر أمس، واهتمت فقط بتغطية أخبار المنتخب الوطني المصري لكرة القدم، الذي يبدأ أولى مبارياته في بطولة كأس أمم أفريقيا 2017. أما صحيفة «الجزيرة» فلم تنشر أي أخبار مهمة عن مصر، ما عدا البيان الذي أصدره السفير السعودي في القاهرة بخصوص قضية تجارة الأعضاء البشرية التي ضطبت في مصر بداية الشهر الماضي، وكان من بين المتهمين فيها جنسيات مختلفة، بينهم شخصان سعوديان. صحيفة «عكاظ» كانت الصحيفة السعودية الوحيدة التي تناولت مسألة تيران وصنافير، لكنها اتخذت موقفاً يحاول التقليل من أهمية الحكم القضائي، واستعانت بخبراء قانونيين مصريين قالوا إن الحكم ليس نهاية المطاف، وإن هناك جولات أخرى.

(الأخبار)

أن «المملكة تلتزم الصمت في تلك القضية»، وأنها تعتبر الحكم القضائي الصادر أول من أمس «قضية داخلية مصرية... والسعودية لا تحب أن تتدخل في الأمور الداخلية». وأوضح أن الأمور لم تتعد بالنسبة لمصر والسعودية، فالأمر معقد بين الحكومة المصرية وبعض الجهات القضائية». ورغم حالة الجدل المسيطرة على الداخل المصري، إلا أن الصحف السعودية، التي صدرت يوم أمس، تجاهلت الحكم القضائي المصري. ولم تتطرق صحيفة «الرياض» إلى موضوع تيران وصنافير، ولم تشر إلى قرار المحكمة الإدارية العليا من أي زاوية، بل تجاهلته وكأنه لم يصدر. ولم تنشر عن مصر سوى خبر عن العملية الإرهابية التي وقعت مساء أول من أمس، واستهدفت كمين النقب في محافظة الوادي الجديد، ما أدى إلى استشهاد ثمانية من رجال الأمن وإصابة أربعة آخرين. بدورها، لم تورد صحيفة «الوطن» السعودية أي



التزمت الحكومة السعودية الصمت، حتى الآن، تجاه الحكم الذي أصدرته المحكمة الإدارية العليا في مصر ببطولان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية، وتثبيت ملكية مصر لجزيرتي تيران وصنافير. واكتفت المصادر الدبلوماسية السعودية، وفق ما أوردت فضائيات خليجية، بموقف موحد أشارت فيه إلى أن الرياض تنتظر توضيحاً رسمياً من القاهرة بشأن مصير الاتفاقية الحدودية التي جرى التوقيع عليها في نيسان عام 2016، غداة الزيارة التي قام بها الملك سلمان لمصر.

الموقف شبه الرسمي الوحيد الصادر عن السعودية جاء على لسان «رئيس مركز الدراسات في جدة»، عضو مجلس الشورى السعودي السابق أنور عشقي، الذي أكد في تصريحات لقناة «روسيا اليوم» أن «المملكة العربية السعودية لن تلجأ إلى القضاء الدولي والمحكمة الدولية بأي أمور تتعلق بالأصدقاء، إلا إذا تعثر الأمر كثيراً»، مشيراً إلى